

«الكرملين»: لا نعتزف بـ «الجناية الدولية» ولا بقراراتها

بوتين : روسيا تدافع عن سيادة القانون



الجيش الأوكراني



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

فوق البحر الأسود، وفق ما أفادت موسكو حينها. يذكر أن وزارة الدفاع الروسية اتهمت الولايات المتحدة بالتورط في الهجوم الذي نفذته القوات الأوكرانية يوم الأحد ضد مدينة سيفاستوبول بجمهورية شبه جزيرة القرم. وقالت الوزارة إن الولايات المتحدة إلى جانب السلطات الأوكرانية، مسؤولة عن الضربة الصاروخية المخطط لها والتي تم تنفيذها باستخدام صواريخ أميركية مزودة بذخيرة عنقودية.

كما شددت وزارة الدفاع الروسية على أن مثل هذه الأحداث لن تبقى بدون رد. من ناحية أخرى استهدفت القوات المسلحة الأوكرانية مركز مراقبة الإشعاع التابع لمحطة «زابورجيا» النووية، الواقع في بلدة فيليكايان زنامينكا، حسبما جاء في بيان على قناة «تليغرام» للمحطة.

وحسب البيان: «تم تدمير مركز مراقبة الإشعاع في فيليكايان زنامينكا بالكامل جراء قصف مدفعي للقوات المسلحة الأوكرانية، وقام خبراء محطة الطاقة النووية بعدد من الإجراءات التعويضية لمراقبة الوضع الإشعاعي في المنطقة التي تقع فيها المحطة، نقلا عن «تاس».

ولم تصدر أوكرانيا تعليقا بعد، وفقا لـ «رويترز». واستولت القوات الروسية على محطة زابورجيا في الأيام الأولى لغزو موسكو لأوكرانيا الذي بدأ في فبراير 2022. ومنذ ذلك الحين تتبادل موسكو وكييف الاتهامات بشأن تعرض سلامة المنطقة للخطر.

وخلال أبريل الماضي، قالت روسيا أن طائرة مسيرة أوكرانية هاجمت محطة زابورجيا النووية في الجزء الذي تسيطر عليه روسيا من أوكرانيا بعد 10 دقائق فقط من زيارة ممثلين عن بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفق وكالة «رويترز» للأنباء.

ونقلت الوكالة عن إدارة المحطة النووية التي عينتها روسيا قولها إن الهجوم استهدف مبنى تابعا للمحطة يستخدم لأغراض التدريب.

وقالت وزارة الدفاع الروسية إن وزير الدفاع الروسي أكد نظيره الأمريكي مخاطر التصعيد على خلفية تزويد الولايات المتحدة أوكرانيا بالأسلحة.

وأشارت وزارة الدفاع الروسية إلى أن الاتصال جاء بمبادرة من الجانب الأمريكي. وهذه أول مكالمة هاتفية بين الرجلين منذ تعيين بيلوسوف وزيرا للدفاع يوم 12 مايو الماضي.

وفي واشنطن، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) الجنرال بات رايدر إن أوستن «شدد على أهمية الحفاظ على خطوط الاتصال في سياق الحرب التي تخوضها روسيا على أوكرانيا».

وينظر موسكو، فإن واشنطن أصبحت طرفا في النزاع الدائر في أوكرانيا من خلال سماحها لكييف باستخدام صواريخ بعيدة المدى ضد مناطق روسية وشبه الجزيرة الأوكرانية التي ضمتها روسيا إليها في 2014.

كما حذر وزير الدفاع الروسي أندريه بيلوسوف، نظيره الأمريكي لويد أوستن من أن استمرار إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا يهدد بتصعيد التوترات، حسب ما نقلت وزارة الدفاع الروسية.

وأضافت الوزارة عبر تطبيق «تليغرام» الثلاثاء، عن محادثة هاتفية بين المسؤولين، أن بيلوسوف أشار إلى خطر تصعيد الوضع بشكل أكبر من خلال استمرار إمدادات الأسلحة الأمريكية إلى القوات المسلحة الأوكرانية».

من جانبها، كشفت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن أوستن تحدث مع نظيره الروسي هاتفيا، وناقشا أهمية خطوط الاتصال المفتوحة.

وأوضح المتحدث باسم البنتاغون، اللواء باتريك رايدر، للصحافيين، أن أوستن هو من بدأ المحادثة، وأنها كانت أول مكالمة بين أوستن ونظيره الروسي منذ مارس 2023.

وكان أوستن ونظيره الروسي سيرغي شويغو قد تحدثا في مكالمة هاتفية في مارس الماضي، وذلك في اليوم التالي من اعتراض طائرتين روسيتين مسيرة أميركية

نعتزف باختصاص المحكمة، ولا صلة لنا بقانونها الأساسي. وبناء على ذلك، فإننا لا نعتزف أيضا بمذكرات الاعتقال».

وأضاف بيسكوف أن الأوامر غير منطقية، شأنها في ذلك شأن الأوامر السابقة ضد الرئيس فلاديمير بوتين، والمفوضة الروسية لحقوق الطفل، ماريا لوفوفا بيلوفا. وأصدرت المحكمة مذكرتين لاعتقال شويغو وغيراسيبيموف، الثلاثاء، بتهمة ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا.

وحسب المحكمة الجنائية الدولية، هناك أدلة معقولة على أن شويغو وغيراسيبيموف، مسؤولان عن هجمات صاروخية على شبكة الطاقة الأوكرانية بين 10 أكتوبر 2022 و9 مارس 2023.

من جانب آخر أقر سفراء الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد بيلاروسيا، فيما يحاول التكتل اتخاذ إجراءات صارمة ضد التقاط روسيا على العقوبات المفروضة عليها، بسبب غزو أوكرانيا.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، في منشور على موقع إكس: «بهذه الحزمة، نزيد الضغط على البلدين، ونجعل عقوباتنا ضد روسيا، أكثر فعالية»، حسب وكالة بلومبرغ، أمس الأربعاء.

وتركز أحدث حزمة من العقوبات، بالأساس على السلع، التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، لكنها لا تصل إلى حد مواثمة العقوبات بشكل كامل مع العقوبات المفروضة على روسيا التي تقيم اتحادا جمركيا مع بيلاروسيا.

وتتفق التكتل في الأسبوع الماضي على الحزمة الـ14 من العقوبات على روسيا، ضد أسطول الناقلات الروسي، ونقل الغاز الطبيعي المسال، إلى دول ثالثة.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن وزير الدفاع الروسي أندريه بيلوسوف والأمريكي لويد أوستن أجريا مكالمة هاتفية بحثت الأوضاع والحرب في أوكرانيا.

«وكالات»: أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الأربعاء، في برقية نشرها الكرملين، إلى أن روسيا تدافع عن مبدأ سيادة القانون في السياسة الداخلية، وعلى الساحة الدولية.

ورحب بوتين، بالمشاركين والمظمين والضيوف في المنتدى القانوني الدولي الـ12 في سانت بطرسبورغ، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الروسية «سبوتنيك».

وقال: «أرحب بكم في المنتدى القانوني الدولي الثاني عشر في سانت بطرسبورغ، بفضل جدول الأعمال الغني والتكوين التمثيلي للمشاركين، أصبحت اجتماعاتكم حدثا عاما مهما، ومن خلال المناقشات الهادفة، يتبادل علماء القانون والخبراء والمحامون الممارسون المعروفون الخبرات، ويناقشون الابتكارات والمبادرات التشريعية، ويوسعون الاتصالات المهنية. إن روسيا تدافع دائما عن مبدأ سيادة القانون على الصعيد المحلي وعلى الساحة الدولية».

وجاء في البرقية أن بوتين مقتنع بأنه في الظروف الحديثة، من المقبول عموما أن تظل القواعد القانونية قوية الأساس، ويجب أن يبني عليها العمل على تعزيز الاستقرار على هذا الكوكب، وحماية سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وحقوق الإنسان والحريات المدنية.

وأكد بوتين أن مجموعة بريكس تسعى جاهدة إلى تطوير تنظيم قانوني فعال، وأن روسيا مستعدة لتعميق التعاون في هذا المجال مع الدول الأخرى.

وأضاف الرئيس الروسي، أن روسيا مستعدة لتعميق التعاون في هذه المجالات مع دول أخرى، وفي المقام الأول منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

من جهة أخرى قال الكرملين إن أوامر المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال وزير الدفاع الروسي السابق سيرغي شويغو، ورئيس أركان الجيش الحالي فاليري غيراسييف، و«منافية للمنطق».

ونقلت وكالة أنباء إنترفاكس الروسية عن دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، أمس الأربعاء: «لا

بعد عنف دام بالبرلمان.. المحتجون في كينيا يتوعدون بالمزيد



محتجون في نيروبي

المشروع قبل دقائق من اقتحام البرلمان، «هيمن عليها أشخاص خطرون»، وأمرت الحكومة الجيش بالانتشار لمساعدة الشرطة في التعامل مع «حالة طوارئ أمنية»، مع أنه لم ترد تقارير عن تواجد قوات في شوارع نيروبي، أمس الأربعاء.

وكان المتظاهرون قد وزعوا الأسبوع الماضي جولا يدعو إلى احتلال البرلمان يوم الثلاثاء واحتلال مقر الرئاسة، حيث مكتب ومقر إقامة الرئيس، غدا الخميس. وحذفت الشرطة بعض الزيادات الضريبية من النسخة النهائية لمشروع قانون التمويل، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخبز وزيت الطهي، لكنهم أدخلوا زيادات أخرى في محاولة لتجنب حدوث فجوة في الموازنة.

ويقول المتظاهرون إنهم يريدون إلغاء مشروع القانون كاملا ويطلب كثيرون الآن باستقالة روتو.

وفاز روتو في الانتخابات التي جرت قبل عامين تقريبا على أساس برنامج يدافع عن العاملين الفقراء في كينيا، لكنه وجد نفسه عالقا بين مطالب ملحة لمقرضين مثل صندوق النقد الدولي، الذي يحث الحكومة على خفض العجز حتى تحصل على مزيد من التمويل، وبين السكان الذين يعانون من ارتفاع تكلفة المعيشة.

وتسببت حركة الاحتجاج، التي ليس لها قيادة رسمية ونظمت بشكل أساسي عبر منصات التواصل الاجتماعي، في خروج آلاف المؤيدين في عشرات البلدات والمدن ومشاركتهم في المظاهرات الثلاثاء.

«وكالات»: بعد يوم عنف دام شهده البرلمان الكيني أسفر عن مقتل 8 وإصابة العشرات، تعهد المحتجون في نيروبي، أمس الأربعاء، بمواصلة مظاهراتهم احتجاجا على الزيادات الجديدة في الضرائب، وذلك غداة فتح الشرطة النار على حشود كانت تحاول اقتحام البرلمان.

وبينما كان أفراد من الشرطة مدججين بالسلاح يقومون بدوريات في شوارع العاصمة نيروبي، انتقل مؤيدو حركة الاحتجاج المستمرة منذ أسبوع إلى منصة إكس مستخدمين وسم «فراكم يوم الخميس».

وتفاقت موجة الغضب عبر الإنترنت بسبب الزيادات الضريبية إلى حركة احتجاجية على مستوى البلاد تدعو إلى إصلاح سياسي في أخطر أزمة خلال حكم الرئيس ويليام روتو الذي تولى منصبه قبل عامين.

إلى ذلك، قال ضابط شرطة يعمل في المشرفة لرويترز إن المشرفة العامة الرئيسية في نيروبي تسلمت جنث ستة أشخاص قتلوا في احتجاجات الثلاثاء. وقال مسؤولان بقطاع الصحة إن جنثين آخرين و160 مصابا أدخلوا إلى مستشفى كينياتا الوطني.

كما ركز العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على خطاب روتو بعد الاشتباكات إذ قال إن الهجوم على البرلمان كان من عمل «مجرمين يتظاهرون بأنهم متظاهرون سلميون».

وقال روتو في خطاب إلى الأمة بثه التلفزيون في وقت متأخر، الثلاثاء، إن مناقشة الإجراءات الضريبية، التي أقرها

خاتمي وروحاني: صوتوا لبزشكيان من أجل التغيير في إيران



المرشح الرئاسي الإصلاحي مسعود بزشكيان

حملاته الانتخابية على مغازلة الشعوب غير الفارسية في البلاد، حتى إنه تعرض لعدة هجمات وانتقادات بلغت درجة اتهامه بالانفصالية بسبب جذره.

لكنه في المقابل، لقي دعما كبيرا من قبل عدة وجوه إصلاحية بارزة، لعل أهمها خاتمي، فضلا عن وزير الخارجية الأسبق محمد جواد ظريف.

يذكر أنه إلى جانب المرشح الإصلاحي الوحيد، يتنافس في هذا الاستحقاق الذي سيعقد في 28 من الشهر الحالي، كل من سعيد جليلي كبير المفاوضين النوويين السابق، وعلي رضا زاکاني عمدة طهران، بالإضافة إلى محمد باقر قاليباف رئيس البرلمان، وأمير حسين غازي زاده هاشمي نائب الرئيس الراحل رئيسي، فضلا عن مصطفى بور محمدي وزير العدل السابق، وجميعهم من المحافظين المتشددين.

فيما شكر بزشكيان خاتمي، قائلا في تصريحات صحافية أمس الأربعاء، «أشكر خاتمي على لطفه.. لكن عندما أسمع الفناء الذي يوجهونه لي، أشعر بعبء ثقيل».

كما شدد على أنه «لا يدعو إلا إلى العدل، وأن أكون مساعدا للمحرومين ما دام

الرئيس إبراهيم رئيسي الذي توفي بحدث تحطم مروحيته، دون أن يذكره بالاسم «أطلب من الشعب الذي تحمل ثلث سنوات من المشاكل والصعاب والتضخم والتصرفات والأخلاقية في الشوارع التصويت للمرشح الإصلاحي الوحيد».

«وكالات»: بينما لا يفصل سوى يومين عن الانتخابات الرئاسية في إيران، دعا الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، الناخبين الإيرانيين للتصويت للمرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان.

واعتبر خاتمي الذي يوصف بالأب الروحي للحركة الإصلاحية في البلاد، أن التصويت للمرشح الإصلاحي الوحيد بين المتنافسين الستة سبيل وطريق الإيرانيين الوحيد للتغيير في البلاد.

بسدوره، دعا الرئيس الأسبق حسن روحاني أيضا للتصويت إلى المرشح الإصلاحي، لأنه «مصمم على إزالة ظلال العقوبات وإحياء الاتفاق النووي، والالتزام إلى مجموعة العمل المالي (FATF) وحل مشاكل البنوك والعلاقات المصرفية».

وفي رسالة مصورة، أعلن روحاني دعمه لبزشكيان، وقال ملحا إلى فترة رئاسة

هولندا تعتقل تونسيا في هارلم حاول اغتيال سياسي إسباني ومعارضين إيرانيين

إسباني». وأصيب السياسي ألخو فيدال كودارس، 79 عاما، الذي نجا في وسط مدريد في 9 نوفمبر على يد مسلح يستقل دراجة نارية.

وأزهد المكتب أن التحقيق في القضية لا يزال مستمرا والمشتبه فيهما رهن الاحتجاز..

اعتقلته الشرطة الهولندية في 6 يونيو في مدينة هارلم «إضافة إلى رجل آخر، يُشتبه في تحطيمهما لاغتيال ناشط وصحافيين إيرانيين يقيمون في هولندا».

وتابع قائلا: «هذا الرجل تونسي عمره 38 عاما يُشتبه أيضا أنه حاول اغتيال سياسي

«وكالات»: كشف مكتب المدعي العام الهولندي أمس الأربعاء، أن متهمًا بإطلاق النار على سياسي إسباني في نوفمبر الماضي، وعلى صلة بجماعة معارضة إيرانية، يُشتبه أنه خطط لقتل شخص آخر في هولندا.

وأضاف المكتب في بيان أن الرجل الذي